

«الركزي» يشطب «إيفا» من سجلات شركات الاستثمار

أمريكي، وتكمن أغراض الشركة في تقديم خدمات الاستشارات المالية والمتاجرة في الأوراق المالية المحلية والدولية والاقتراض والإقراض فضلاً عن إصدار الضمانات وإدارة صناديق الاستثمار والمحافظة الاستثمارية.

المقدم من الشركة إلى البنك المركزي بشأن تحويلها إلى شركة قابضة فقد تم الشطب من سجلات شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي. وأسست (إيفا) عام 1974م وأدرجت في بورصة الكويت عام 1987م ويبلغ رأسمالها المصرح به 72 مليون دينار كويتي (نحو 237.6 مليون دولار

قالت شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) أمس الأحد إن بنك الكويت المركزي أقدم على شطبها من سجلات شركات الاستثمار لديه وفقاً لطلب الشركة بعد موافقة الجمعية العمومية على تعديل أغراضها. وذكرت (إيفا) في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أنه بالإشارة إلى الطلب

الحجرف: لا ضريبة إلا بقانون ووفق الأطر الدستورية

ذكر أن «الاتفاقية الخليجية» أرسلت إلى مجلس الأمة لمناقشتها



الهائل والحجرف أثناء انعقاد المنتدى



نايف الحجرف أثناء لقاءات جانبية مع نظرائه

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الأحد أنه في حال وجود قانون ينظم الضريبة في الكويت «فسيكون حاله كحال جميع القوانين لا يقر إلا بعد تقديمه لمجلس الأمة ووفق الأطر التي نص عليها الدستور الكويتي».

جاء ذلك في مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركة الوزير الحجرف في المنتدى الرابع للمالية العامة في الدول العربية الذي ينظمه صندوق النقد العربي وصندوق النقد العالمي في دبي.

وقال الوزير الحجرف إن موضوع لقاءنا مع نظرائنا الخليجيين والعرب حيث يسألوننا في مثل هذه الاجتماعات متى يتم تطبيق الضريبة في الكويت ولكن يجب أن نكون واضحا وصرحاً لدى الإجابة عن هذا التساؤل بالقول أن أي تطبيق لأي ضريبة في الكويت لا يمكن أن يتم إلا بقانون ووفق الأطر الدستورية».

وأضاف «في الكويت لدينا نظام دستوري يجب أن يحترم والمادة 134 من الدستور تنص على أنه لا ضرائب إلا بقانون وبالتالي أي ضريبة لا يمكن أن تطبق إن لم يكن هناك قانون يعطي الإطار القانوني لتطبيقها».

وتابع «أن القانون بموجب الدستور لا يمكن أن يصدر إلا من خلال مجلس الأمة وبالتالي الاتفاقية الخليجية الموقعة في عام 2016 والتي تتناول موضوع الضرائب أرسلت لمجلس الأمة لكي تتم مناقشتها».

وأكد أن «أي حديث إلا عن هذا الموضوع هو حديث غير متكامل لأن النقطة الأساسية هي صدور قانون لتنظيم الضرائب في الكويت وأكد أن هذا لن يتم إلا بقانون».

وأشار الوزير الحجرف إلى أن هذا الأمر تم التأكيد عليه في جميع اللقاءات التي جمعته مع نظرائه الخليجيين «لأن هذه الإجراءات دستورية لا يمكن أن نتجاوزها وهي إجراءات يجب أن تحترم ويجب أن نتبع».

وبشأن أي نوع من أنواع الضرائب التي من الممكن أن يتم الحديث عنها قال الوزير الحجرف إن الحكومة الكويتية قامت بإرسال الاتفاقية الخليجية المتعلقة (بضريبة القيمة المضافة) و (بضريبة القيمة المضافة الانتقائية) إلى مجلس الأمة.

وأضاف «ونحن كمجموعة استعملنا مجلس الأمة لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية والتي تشمل فقط التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة ونحن جاهزون لمناقشتها مع الأخوة أعضاء مجلس الأمة متى ما حل دورها في جدول أعمال المجلس».

وبخصوص هذا النوع من الضريبة قال وزير المالية الكويتي نايف الحجرف إن لهذه

الحكومة بنسبة 26 بالمائة تقريباً «حيث كانت تقديرات الجهات الحكومية تبلغ 30.5 مليار دينار كويتي (100 مليار دولار) واستطعن أن تخفضها إلى 22.5 مليار دينار (74 مليار دولار) وهذا التخفيض جاء بسبب وجود سياسات تقوم بها وزارة المالية لضبط الإنفاق الحكومي».

وأكد أن هذا الانخفاض وقدره ثمانية مليارات دينار (26.3 مليار دولار) يؤكد جدية وزارة المالية في تخفيض المصروفات مشدداً على ضرورة أن تكون هناك تقديرات مدروسة لميزانية الجهات الحكومية المختلفة فيما أشاد بنفس الوقت بالتعاون المثمر مع كافة تلك الجهات لتطبيق الإصلاحات المالية التي ترجوها الدولة.

وعن أهمية المشاركة في المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية قال الوزير الحجرف إن وزارة المالية الكويتية حرصت على التواجد بهذه الفعالية للاحتكاك بوزراء المالية المشاركين لاسيما الخليجيين لمعرفة استراتيجيات الدول المصدرة للبتروول في مواجهة الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة التي تحدث لديها نتيجة تذبذب أسعار النفط عالمياً.

وبشارك في اجتماعات المنتدى بجانب الوزير الحجرف محافظ البنك المركزي الكويتي محمد الهائل حيث تم الإطلاع عن كثب على جهود الدول الخليجية والعربية التي من شأنها ضمان استدامة الموارد المالية وتنميتها إلى جانب حضور القنصل العام الكويتي في إمارة دبي والإمارات الشمالية ذياب الرشيد.

«الرواتب» حق مكتسب للموظف ولا توجد إجراءات لخفض مصاريف الدعم

الكويت استطاعت أن تحافظ على نسبة إيجابية في الإنفاق الرأسمالي

«البديل الإستراتيجي» سيستغرق وقتاً لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب

الإصلاحات المالية يجب أن تلبى احتياجات الدولة وتحافظ على ديمومة مواردها

ضبط المصروفات» و«تفعيل دور القطاع الخاص» تستحوذ على الإهتمام الحكومي

إيجابية في الإنفاق الرأسمالي «واستطعنا أن نحافظ على نفس القدر من الإنفاق المسجل بالعام الماضي واعتقد أن الإنفاق الرأسمالي هو الإنفاق الذي يكون ذا قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني ويجب أن نحافظ على نسبة إيجابية في هذا الصدد».

وقال الوزير الحجرف إن الكويت مؤمنة بأن الإصلاحات المالية والاقتصادية يجب أن تلبى احتياجات الدولة وتحافظ على ديمومة مواردها واستدامة مشيراً إلى «تم خلال المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية الاستماع لتجارب الدول الشقيقة الخليجية والعربية وهي تجارب من الممكن أن نستفيد منها».

وأضاف أن هناك تحديات مشتركة للدول العربية أهمها المحافظة على نمو إيجابي

وأضاف أن مسألة الزيادة في باب الرواتب والدعم تتعلق بشكل مباشر بالموظف الكويتي «ونحن نعمل من خلال منظومة متكاملة من منظور البديل الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب وهذه المعالجة تستغرق بعض الوقت للوصول إلى نتائجها المرجوة».

وبخصوص باب الدعم أكد الحجرف أن هذا الباب موجود في الميزانية العامة للدولة حريصة على توفير سبل الحياة الكريمة للمواطن الكويتي وبالتالي نستطيع أن نقول أن الباب الأول وباب الدعم من البنود التي لا يوجد فيها الكثير من التغيير المتعلقة بتشريد الميزانية العامة».

وأضاف أن ذلك فان الكويت استطاعت أن تحافظ على نسبة

الضريبة «بعدا صحياً» موضحاً أن وزارة الصحة الكويتية ترصد الآثار السلبية التي تنتج عن استهلاك هذه الأصناف الثلاثة على صحة الفرد في الكويت «وبالتالي هذه الضريبة ليس هدفها تحسين إيرادات الدولة بقدر ما هي موجهة للحفاظ على الصحة العامة».

ولدى سؤاله عن استحداث الباب الأول الخاص بالرواتب وباب الدعم بنسبة 71 بالمائة من إجمالي الميزانية العامة للكويت وتفسيره للزيادة التي طرأت على هذه الأرباح قال وزير المالية أنه بخصوص باب الرواتب «فهذا حق مكتسب للموظف الكويتي وبالتالي لا توجد هناك الكثير من الإجراءات التي من الممكن أن تتخذ لخفض مصاريف هذه الأبواب».

سالم السلامة يفوز بجائزة «النجمة» من «التجاري»

أصبحت مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، وسوف تكون هناك جوائز أسبوعية بقيمة 5.000 د.ك. وشهرية بقيمة 20.000 د.ك. وجائزة نصف سنوية وقدرها نصف مليون (500.000) د.ك. بالإضافة إلى أكبر جائزة من العالم من تبتلة بحساب مصرفي والبالغ (1.500.000 دينار كويتي).

قام البنك التجاري بإجراء السحب الأسبوعي على «حساب النجمة» وذلك ضمن برنامج سحب النجمة على جائزة 5.000 دينار كويتي، وكانت الجائزة من نصيب سالم عبيد السلامة، وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني.

«أوت.سي»: ارتفاع حجم التداولات 512.5 بالمائة

البورصة تنهي التعاملات باللون الأخضر.. والسيولة تتراجع 55 بالمائة

المنتهي يوم الخميس الماضي ارتفاعاً في حجم التداولات بنسبة 512.5 في المئة مقارنة مع الأسبوع قبل الماضي.

ارتفعت المؤشرات جمعياً في نهاية تعاملات أمس الأحد، حيث سجل المؤشر العام نمواً معدله 0.1%، كما ارتفع المؤشران الأول والرئيسي بنسبة 0.05% و0.23% على الترتيب.

وبهذا الشأن قالت شركة (الموازي دوت كوم) في تقرير أمس الأحد إنه تم تداول 5.7 مليون سهم بقيمة 17ر60 ألف دينار كويتي (نحو 198.5 ألف دولار أمريكي) في 36 صفقة.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنحو 2.6%، فيما تراجع مؤشرات قطاعي النفط والغاز والصناعة بواقع 1.82% للأول، و0.46% للثاني.

وأضافت أن شاشة الصفقات الفورية سجلت أداء إيجابياً إذ بلغ حجم التداولات 773.8 ألف سهم بقيمة 43.5 ألف دينار (نحو 143.5 ألف دولار) تمت عبر 28 صفقة. وأضافت الشركة أن الصفقات الخاصة

سجلت أداء إيجابياً خلال الأسبوع إذ بلغت التداولات 9.4 مليون سهم بنحو 16.5 ألف دينار (نحو 54.45 ألف دولار) تمت عبر ثمانين صفقة.

وابتكرت بورصة الكويت هذه المنصة لتسهيل عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة لديها من بيع وشراء وتسوية وتقاص حيث تميزت باستحداث موقع إلكتروني هو الأول من نوعه إقليمياً.

وكانت عملية تداول هذه الأوراق تتم سابقاً بطريقة يدوية تقتل إلى الشفافية وعانى المتداولون حينها تخوفاً من مدى جديتها وصعوبة تحصيل المبالغ وحقيقة الأسعار.

واعتبرت بورصة الكويت هذه المنصة لتسهيل عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة لديها من بيع وشراء وتسوية وتقاص حيث تميزت باستحداث موقع إلكتروني هو الأول من نوعه إقليمياً.

واعتبرت بورصة الكويت هذه المنصة لتسهيل عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة لديها من بيع وشراء وتسوية وتقاص حيث تميزت باستحداث موقع إلكتروني هو الأول من نوعه إقليمياً.

وكانت عملية تداول هذه الأوراق تتم سابقاً بطريقة يدوية تقتل إلى الشفافية وعانى المتداولون حينها تخوفاً من مدى جديتها وصعوبة تحصيل المبالغ وحقيقة الأسعار.

واعتبرت بورصة الكويت هذه المنصة لتسهيل عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة لديها من بيع وشراء وتسوية وتقاص حيث تميزت باستحداث موقع إلكتروني هو الأول من نوعه إقليمياً.

«أسواق المال» تدهش نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة «إكس بي آر إل»

التطبيق الإلكتروني سيشهد إيقاف العمل بطرق الإفصاح التقليدية المعمول بها قبل تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني ليلقى هذا النظام الألية الوحيدة المتاحة لكل الجهات المعنية بالإفصاح للتقدم بإفصاحاتها وتقاريرها للهيئة وذلك اعتباراً من تاريخ دخول هذه المرحلة حيز التنفيذ. من جانبه قال مدير دائرة الرقابة على الشركات المدرجة في الهيئة عبدالله التريكت إن نظام الإفصاح الإلكتروني يعتمد على لغة معيارية مرنة قابلة للتوسع تم تطويرها خصوصاً لدعم الإفصاح وتبادل المعلومات بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي ومختلف مستخدمي البيانات والمعلومات المالية وغير المالية. وعلى صعيد بيئة الاستثمار المحلية أفاد التريكت بأن النظام سيتيح فرصة تجاوز المعوقات العديدة المتصلة بعملية تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الأطراف المعنية بالتعاملات في السوق المالي الكويتي من شركات وأفراد ومكاتب تدقيق وجهات رقابية أخرى.



جانب من المؤتمر

إلى تعريف المعنيين بخصوص هذا النظام ومزاياه وآليات التعامل معه. وأوضح أنه سيتاح للمعنيين في هذه المرحلة وخلال فترة زمنية محددة التقدم بالإفصاحات والتقارير المطلوبة من خلال هذا النظام الجديد عبر بوابته المحددة بصورة تجريبية. وقال الصالح إن مرحلة

مبيناً أن الأطراف المعنية ستكون مطالبة بتقديم متطلبات الإفصاح الخاصة بهاتين البوابتين للسنة المالية المنتهية في 2018. وأضاف أن إطلاق بوابات الإفصاح الأخرى سيتم فور استكمال عمليات الربط مع بورصة الكويت والجهات الرقابية الأخرى لافتاً إلى أن هذه المرحلة تهدف

«الوطني» يفوز بجائزة «الشارقة لأفضل 10 منشآت خليجية لعام 2018»

لجهودها في رفع مستوى أداء تلك المؤسسات وتمكين نمو الأعمال التجارية. ويؤكد حصول بنك الكويت الوطني على الجائزة نجاحه في استراتيجيته الرامية إلى تنوع أعماله، والتي لا تقتصر فقط على منتجات وخدمات البنك بل تمتد لتشمل المناطق الجغرافية التي يعمل بها. وفي سياق تطوير بنك الكويت الوطني لما يقدمه من خدمات مصرفية لقطاع الأعمال بالمنطقة وخاصة دول الخليج دشّن البنك مؤخراً شركة الوطني لإدارة الثروات في السعودية والتي تعد من أهم الخطوات الرئيسية في ترسيخ الدور الريادي للبنك إقليمياً وتعزيز القيمة المضافة التي يقدمها البنك لمعاملته من خلال خدماته ومنتجاته المصرفية المتميزة.



طارق المصطفى يتسلم الجائزة

وتقتصر جائزة الشارقة لأفضل 10 منشآت خليجية على الشركات كبيرة الحجم وفقاً لعدد الموظفين، ويتم منح الجائزة لأكثر الشركات مساهمة لمؤشرات القطاع الخاص في دول الخليج، تقديراً

لجهد البنك ودوره الفاعل وإسهاماته الإيجابية في مجال الاستثمار الخاص بقطاع الأعمال الخليجي. وتسلم مدير عام بنك الكويت الوطني -الإمارات طارق المصطفى الجائزة، وذلك في احتفال أقيم بمركز إكسبو الشارقة بحضور عدد كبير من كبار الشخصيات وأعضاء السلك الدبلوماسي ورؤساء المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة. وتشرطت جائزة الشارقة للتأمين الاقتصادي بفئاتها السبع والتي أطلقت في 2002 تقديم نموذج التميز الخاص بالمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة

فاز بنك الكويت الوطني بجائزة «الشارقة لأفضل 10 منشآت خليجية لعام 2018»، والتي تقدمها غرفة تجارة وصناعة إمارة الشارقة، وذلك تقديراً لجهود البنك ودوره الفاعل وإسهاماته الإيجابية في مجال الاستثمار الخاص بقطاع الأعمال الخليجي.

دشنت هيئة أسواق المال أمس الأحد نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة (إكس بي آر إل) بهدف تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في سوق المال الكويتي. وقال رئيس قطاع الأسواق بالهيئة منى الصالح في مؤتمر صحفي بهذه المناسبة إن الجهات المعنية بتطبيق النظام تتمثل في الأشخاص المرخص لهم وصناديق الاستثمار والشركات المدرجة والأفراد المتعاملين في السوق ومراقبي الحسابات وشركة بورصة الكويت.

وأوضح الصالح أن الهيئة استقبلت موعد إطلاق النظام بإعداد خطة شاملة تضمن الانتقال التدريجي للنظام الإلكتروني الجديد بشكل مرن دون معوقات وفي مرحلتين رئيسيتين الأولى مرحلة تأهيلية تعقبها مرحلة التطبيق الإلزامي.

وذكر أن المرحلة التأهيلية تتضمن عدة خطوات تبدأ بإطلاق بوابة الإفصاح الخاصة بالبيانات المالية وبوابة الإفصاح الخاصة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

فاز بنك الكويت الوطني بجائزة «الشارقة لأفضل 10 منشآت خليجية لعام 2018»، والتي تقدمها غرفة تجارة وصناعة إمارة الشارقة، وذلك تقديراً لجهود البنك ودوره الفاعل وإسهاماته الإيجابية في مجال الاستثمار الخاص بقطاع الأعمال الخليجي.